

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الرسالة	١٣
المبحث الأول: حياة عبد الرزاق السنهوري	١٥
المبحث الثاني: الدور الفكري لعبد الرزاق السنهوري	٤٧
المطلب الأول: الدور التشريعي للسنهوري	٤٨
المطلب الثاني: الدور الفقهي للسنهوري	٦٥
المبحث الثالث: الأثر الكبير للرسالة الأولى للدكتور السنهوري	٧٣
المطلب الأول: المعيار القانوني	٧٥
المطلب الثاني: البوليس القانوني وجوهر القانون	٨٢
المطلب الثالث: تعليق الدكتور سمير تناغو على المقارنة بين المعيار القانوني والقاعدة القانونية	٨٦
مقدمة [الكتاب]: الجوانب العملية والعلمية للنظرية الإنجليزية للقيود على التجارة وتطبيقها في مجال قيمة كل من القاعدة القانونية والمعيار القانوني	٩١
الفصل الأول: كيفية طرح القضية في القضاء والممارسة العالميين	٩٣
الفصل الثاني: الأهمية الخاصة للقضية في القانون الإنجليزي	٩٩
المبحث الأول: المصلحتان «الاقتصادية والاجتماعية»	١٠٣
١ - المصلحة الاقتصادية	١٠٤
٢ - المصلحة الاجتماعية	١٠٦
المبحث الثاني: المصلحة القانونية	١١١
١ - ظهور المعيار إلى جانب القاعدة	١١٣
٢ - مفهوم المعيار المتعارض مع مفهوم القاعدة	١٢١
أ - الاختلاف بحسب الطبيعة	١٢١
ب - الاختلاف بحسب الوظيفة	١٢٧

أ - طريقة التطبيق	١٢٧
ب - النتيجة المتحصلة	١٣٠
ب/١ - شخصنة العدالة	١٣٠
ب/٢ - تطوّر النظام القانوني وتقدّمه	١٣٣
٣ - الاختلاف من حيث ميدان التطبيق	١٣٤
أ - مجال القواعد والمبادئ	١٣٥
ب - مجال المعايير	١٣٦
٤ - اعتراضات يمكن توجيهها إلى نظام المعايير	١٣٨
أ - تحكّم القاضي	١٣٩
ب - غياب التطوّر العلمي	١٤٣
ج - تطبيقات تصبح قواعد في نهاية المطاف	١٤٤
د - مبدأ الفصل بين السلطات	١٤٥
تطوّر نظرية القيود التعاقدية على الحرية الفردية للعمل في القضاء الإنجليزي	١٤٧

الباب الأول

المرحلة الأولى: الأصول

الحظر الشامل لكل قيد على حرية التجارة	١٥١
١ - المصادر	١٥١
٢ - مبرر الحظر المطلق	١٥٢
٣ - أصول الحظر	١٥٣

الباب الثاني

المرحلة الثانية

من قضية (ميتشيل ضد رينولدز) إلى قضية (نوردينفيلد) وما قبلها

(١٧١١ - ١٨٩٤)

الفرق بين القيود العامة والقيود الجزئية	١٥٧
الفصل الأول: تحليل قضية «ميتشيل ضد رينولدز»	١٥٩
المبحث الأول: القرينة المطلقة	١٦٣
المبحث الثاني: القرينة النسبية	١٦٥

١٦٧ الفصل الثاني: القيود العامة
١٦٩ المبحث الأول: تعريف القيود العامة
١٧٧ المبحث الثاني: مصير القيود العامة - البطالان المطلق
١٧٧ ١ - أساس القاعدة
١٧٧ أ - القرينة العامة بعدم المعقولية
١٧٨ ب - نظام الاحتكار
١٧٩ ج - السياسة العامة
١٨٠ ٢ - مدى الاستثناء من قاعدة بطلان القيود العامة
١٨٣ الفصل الثالث: القيود الجزئية
١٨٥ المبحث الأول: الشرط الأول: الطبيعة المحددة للقيود
١٨٥ ١ - التحديد بالمكان
١٨٧ ٢ - التحديد بالأشخاص
١٨٨ ٣ - التحديد بالموضوع
١٨٩ ٤ - التحديد بطريقة العمل
١٩٢ ٥ - التحديد بالزمن
١٩٧ المبحث الثاني: الشرط الثاني: الاعتبار
١٩٧ ١ - الخطوة الأولى: الاعتبار المناسب
١٩٩ ٢ - الخطوة الثانية: الاعتبار القيم
٢٠٥ المبحث الثالث: الشرط الثالث: المعقولية
٢٠٥ ١ - عناصر المعقولية
٢٠٨ ٢ - عبء إثبات المعقولية
٢٠٩ أ - الخطوة الأولى: عبء الإثبات على عاتق الملزم
٢١٠ ب - الخطوة الثانية: عبء الإثبات على عاتق الملتزم
٢١٢ ٣ - طبيعة قضية المعقولية (مسألة قانون أم مسألة واقع؟)
٢١٥ الفصل الرابع: قضايا مشتركة بين مختلف القيود
٢١٧ المبحث الأول: تصنيف البنود المقيدة
٢١٧ ١ - عقود تنازل عن المحال التجارية
٢١٩ ٢ - عقود العمل

٢٢١	المبحث الثاني: تفسير البنود المقيدة.....
٢٢١	١ - تفسير البنود المقيدة طبقاً لقواعد القانون العام لإنشاء العقود.....
٢٢٣	٢ - قابلية البنود المقيدة للتجزئة.....
٢٢٧	الفصل الخامس: دعوى تنفيذ البنود المقيدة وتفعيلها.....
٢٢٧	١ - تحديد المدعى.....
٢٢٩	٢ - تحديد المدعى عليه.....
٢٣٠	٣ - تصرفات يمكن أن تشكل انتهاكاً للبنود المقيدة.....
٢٣٢	٤ - طريقة التنفيذ الجبري للبنود المقيدة.....

الباب الثالث

المرحلة الثالثة

من قضية (نوردينفيلد) إلى قضيتي (مازون) و(ساكسيلي)

(١٨٩٤ - ١٩١٥)

معيير المعقولية

٢٣٧	الفصل الأول: تدمير النظرية القديمة.....
٢٣٩	المبحث الأول: الوسيلة الأولى (سميث ل. ج.) - استمرار النظام القديم مع وجوب فهم القيد العام على أنه قيد مطلق العمومية.....
٢٤٣	المبحث الثاني: الوسيلة الثانية (براون ل. ج.) - استمرار النظام القديم مع السماح باستثناءات، لا يزال منها اثنان، لا بدّ من إضافة ثالث لهما.....
٢٤٥	المبحث الثالث: الوسيلة الثالثة (سميث ل. ج.) - القاعدة القديمة ليست سوى تطبيق لمبدأ أسمى «مبدأ المعقولية».....
٢٥١	المبحث الرابع: الوسيلة الرابعة (اللورد ماكنجتون واللورد شبورن) - عدم اتخاذ النظام القديم الشكل المطلق والصارم، اتخاذ له يعكس ظرفيته ويتغير وجوباً بتغيرها.....
٢٥٣	المبحث الخامس: الوسيلة الخامسة (اللورد واتسون) - القاعدة القديمة محكومة بالسياسة العامة وليس بقيمة قانونية، ومن هنا تقبل التطور والتعديل.....
٢٦٣	المبحث السادس: الوسيلة السادسة (اللورد هيرشيل واللورد موريس) - وجوب نسخ النظام القديم رسمياً لعدم قابليته للتطبيق في الظروف الراهنة.....
٢٦٩	

٢٧٣	الفصل الثاني: تشكيل النظرية الحديثة
٢٧٥	المبحث الأول: «معيار المعقولية»
٢٧٥	١ - المعقولية من وجهة نظر المُلزم بالقيود
٢٧٨	٢ - المعقولية من وجهة نظر الملتمزم
٢٨٠	٣ - المعقولية من وجهة نظر الجمهور
٢٨٠	أ - «بالنسبة إلى حرية العمل»
٢٨٢	ب - «بالنسبة إلى حرية التعاقد»
٢٨٧	المبحث الثاني: تطبيقات عملية لمعيار المعقولية
٢٨٧	١ - المشروعات ذات الطبيعة العالمية أو شبه العالمية
٢٨٧	أ - قضية (نوردينفيلد)
٢٨٩	ب - قضية (أندروود وملدة ضد باركر)
٢٩١	ج - قضية (هنرى لينام ضد جونستون وايت)
٢٩٢	د - قضية (جولد سال ضد جولد مان)
٢٩٣	٢ - المشروعات المحلية
٢٩٣	أ - قضية (هاينز ضد دونان)
٢٩٦	ب - قضية (الشركة البريطانية للدعم الهندسي ضد شيلف)
٢٩٧	٣ - حالة خاصة: قضية (هوروود ضد ميلرز تمبر أند تريدينج)

الباب الرابع

المرحلة الرابعة

من قضيتي (مازون) و(ساكسيلبي) حتى اليوم

٣٠٣	التفريق بين عقود التنازل عن المحال التجارية وعقود العمل
٣٠٥	الفصل الأول: التفريق بين عقود التنازل عن المحال التجارية وعقود العمل
٣١٣	الفصل الثاني: التفريق بين المعرفة الموضوعية والمعرفة الذاتية
	الفصل الثالث: النتائج القانونية لنوعي التفرقة (رد الفعل الحادث في
٣١٩	مجال عقود العمل)
٣٢٠	١ - تقييم المعقولية
٣٢٢	٢ - عبء إثبات المعقولية
٣٢٥	٣ - الاعتبار

٣٢٦	٤ - إمكانية تجزئة البنود المقيدة.....
٣٢٨	٥ - التوافق على العادة.....
٣٣١	الفصل الرابع: بعض التطبيقات العملية.....
٣٣١	١ - قضية (مازون ضد بروفدنت كلوزنج أند سيلاي كوميني ليمتيد)
٣٣٤	٢ - قضية (أسلز ضد روس).....
٣٣٦	٣ - قضية (نيفاناس وشركاه ضد ولكرو فورمان).....
٣٣٧	٤ - قضية (هربرت موريس ليمتد ضد ساكسيلبي).....
٣٤١	٥ - قضية (شركة هيوورث مانيفا كشرينج ضد بيول).....
٣٤٢	٦ - قضية (دافيز ضد ميلسن).....
٣٤٥	الخاتمة: مقارنة بين القضاء الإنجليزي والقضاء الفرنسي.....
٣٤٧	المبحث الأول: عرض لمجمل النظام الفرنسي مقارناً بالنظام الإنجليزي
٣٥٧	المبحث الثاني: اتجاه القضاء الفرنسي إلى الاقتراب في مساره العملي من القضاء الإنجليزي.....
٣٦٨	ثبت المراجع.....